مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 37 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/10/02-09/26)

العدد 2021/37

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2021/37

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، واستقرار أسعار الذهب محلياً.
- تطور أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بالليرة السورية حتى حزيران من عام 2021.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ الموافقة على إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- الإمارات العربية المتحدة؛ انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر تموز من عام 2021.
- لبنان؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر آب من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- المغرب؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2021.
- فلسطين؛ نمو الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو: انخفاض معدل البطالة في شهر أيلول من عام 2021
- ألمانيا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آب من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من عام 2021، وارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2021، وارتفاع مطالبات البطالة.
- المملكة المتحدة؛ نمو الاقتصاد البريطاني في الربع الثاني من عام 2021.
- روسيا؛ انخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2021.
- الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر أيلول من عام 2021
- اليابان؛ ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2021.
- إيران؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر أيلول من عام 2021.
- صندوق النقد الدولي؛ رواج الأصول المشفرة يفرض تحديات جديدة على الاستقرار المالي.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ توسيع نطاق سياسة التخفيف من حدة تغير المناخ في ألمانيا.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- الإمارات العربية المتحدة؛ وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,464.43 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,478.94 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 14.51 ليرة سورية بمعدل (0.98%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

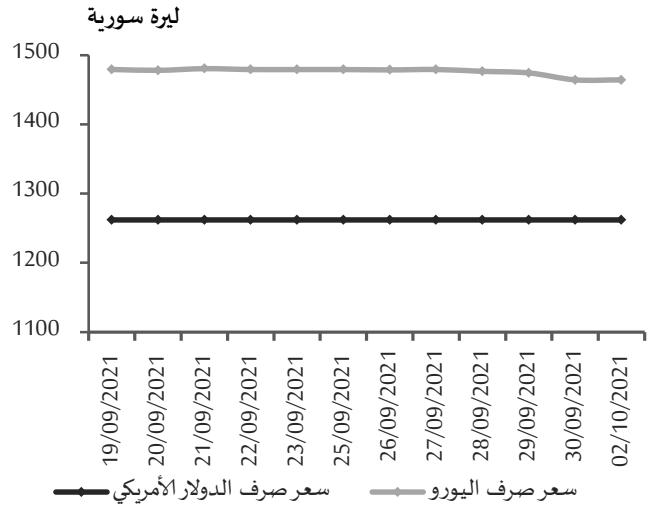

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 2,512 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 2,914.92 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 2,943.81 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 28.89 ليرة سورية بمعدل (0.98%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف والصرافة

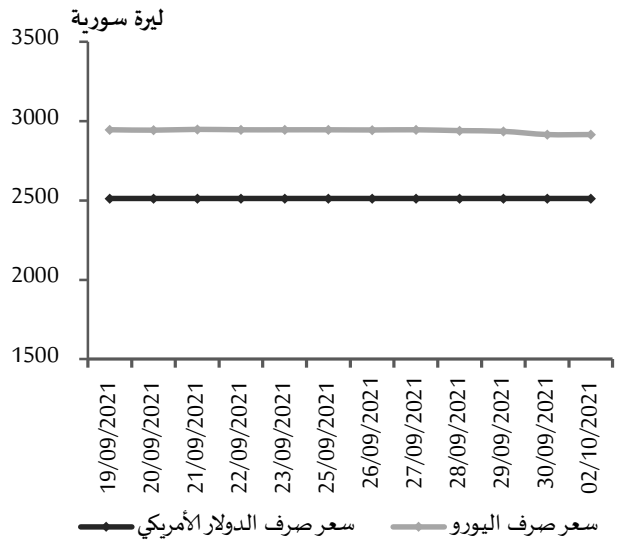

أسعار الذهب في السوق المحلي:

استقر سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) عند المستوى 144,000 ليرة سورية خلال تداولاته الأسبوعية، كما استقر سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) عند المستوى 168,000 ليرة سورية خلال تداولاته الأسبوعية، (الشكل رقم 3)، بينما ارتفع سعر الذهب عالمياً بمقدار 6.40 دولار أمريكي ليصبح 1,758.40 دولار أمريكي للأونصة بنسبة ارتفاع بلغت 0.37%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

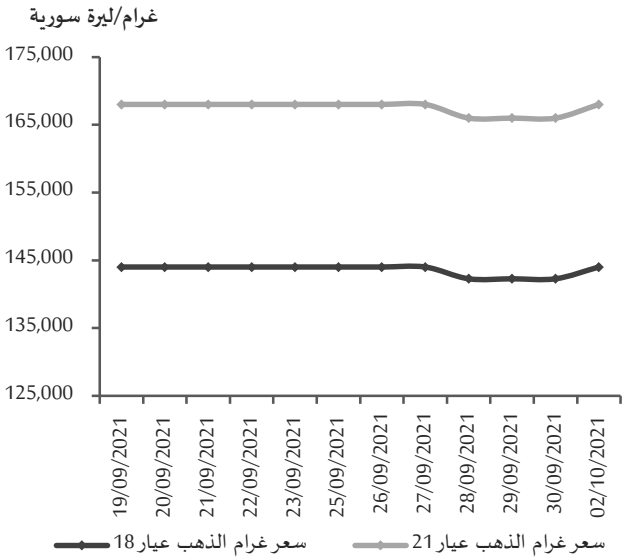

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

تطور أسعار الفائدة المطبقة على التسهيلات الائتمانية بالليرة السورية حتى حزيران من عام 2021:

ارتفعت الفائدة على القروض والسلف بصورة طفيفة خلال الفترة نهاية عام 2020-حزيران 2021 لتبلغ على القروض طويلة الأجل 12.74% في حزيران من عام 2021 مقارنةً بـ 12.25% في نهاية عام 2020، وعلى القروض متوسطة الأجل 11.90% مقارنةً بـ 11.78% نهاية عام 2020. بينما انخفضت الفائدة على القروض قصيرة الأجل من 8.15% نهاية عام 2020 إلى 8.00% في حزيران من عام 2021، في حين بلغ متوسط أسعار الفائدة على الحسابات الجارية المدينة 13.57%، أما سعر الفائدة على حسم السندات فقد بلغ 14.20% حتى حزيران من عام 2021.

الشكل رقم 4 تطور أسعار الفائدة المطبقة على الودائع بالليرة السورية حتى حزيران من عام 2021

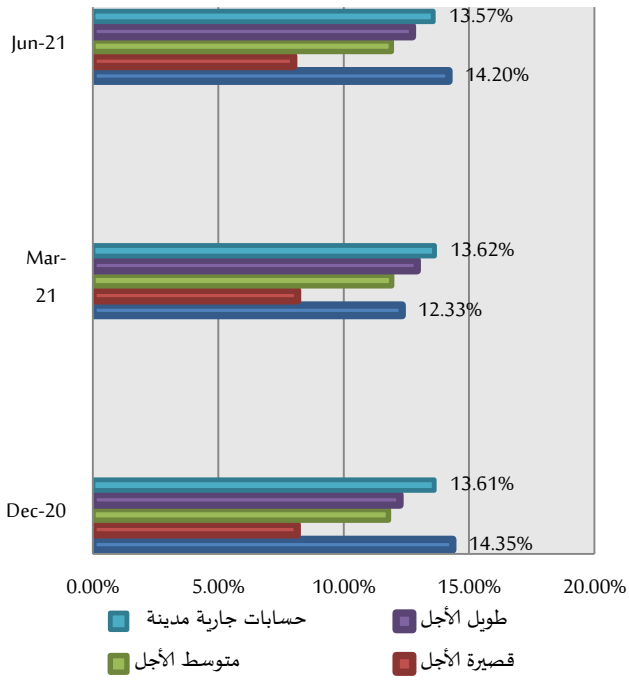

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى المستوى 11,356.50 نقطة مقارنةً بالمستوى 11,303.81 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع 0.47%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 8 شركات هي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة 6.69%، وبنك سورية والمهجر بنسبة 5.08%، وبنك البركة سورية بنسبة 5.08%، وبنك بيبلوس سورية بنسبة 4.99%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة 3.92%، وبنك الشام بنسبة 3.36%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 0.07%، والبنك العربي سورية بنسبة 0.03%، بينما انخفضت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 725 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 736 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 520 ألف سهم مقارنةً بمستوى 376 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 376 صفقة مقارنةً بـ 337 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 5التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

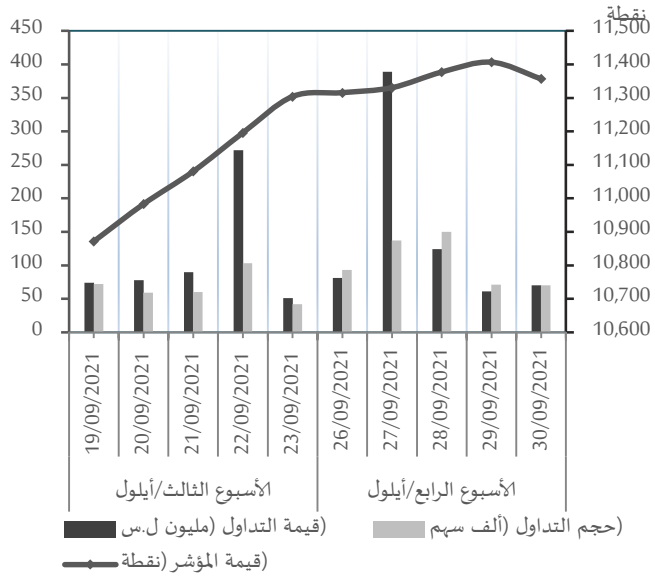

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 55.55% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 30.35% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 1.45% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.30% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 43% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 69.36% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

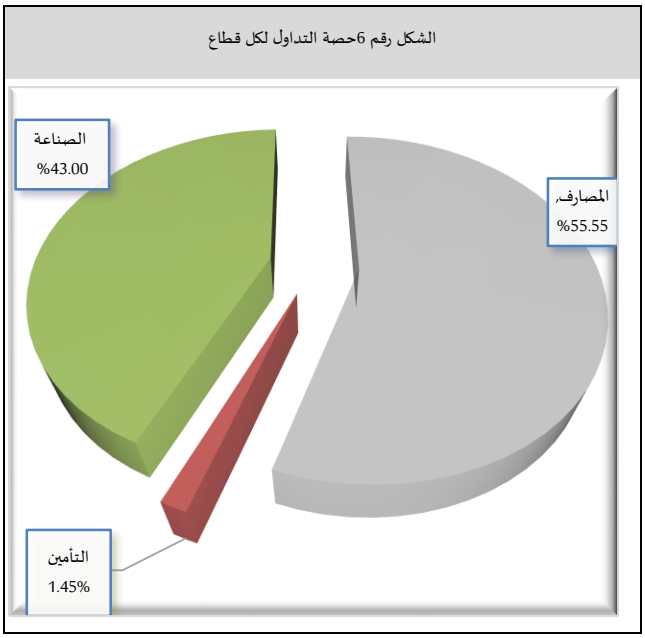

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: شركة إسمنت البادية متصدرةً بنسبة استحواذ 42.85% وحجم تداول 59,200 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 15.22% وحجم تداول 128,790 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 14.45% وحجم تداول 82,173 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 8.89% وحجم تداول 66,735 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 7.46% وحجم تداول 65,180 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 3.90% وحجم تداول 48,798 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 2.60% وحجم تداول 18,192 سهم، وبنك بيبلوس سورية بنسبة استحواذ 1.53% وحجم تداول 14,450 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 1.44% وحجم تداول 20,151 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 1.12% وحجم تداول 11,230 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 0.20%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: الموافقة على إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري:

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية على إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري في الدولة لتلافي المشكلات في برنامج التأمين ولتغطية الفروقات الكبيرة التي يدفعها العامل بين التعرفة الطبية التأمينية المعتمدة والتعرفة خارج التأمين الصحي على أن يتم التطبيق بداية عام 2022، ما ينعكس إيجاباً على الخدمات الطبية المقدمة للعاملين في القطاع العام، وأكد المجلس ضرورة الالتزام بإجراءات السلامة واتباع أساليب الوقاية الشخصية للحد من انتشار فيروس كورونا وزيادة القدرة الاستيعابية للمشافي العامة وتأمين المستلزمات الضرورية لذلك وطلب من الوزارات المعنية متابعة عمل الجهات المنتجة للأوكسجين لتأمين متطلبات مشافي القطاعين العام والخاص وضمان عدم حصول أي نقص في هذه المادة داعياً في الوقت نفسه المواطنين لأخذ اللقاح باعتباره آمنا والوسيلة الأفضل للحد من انتشار الفيروس.

وقرر مجلس الوزراء تحويل كميات إضافية متوافرة من المازوت لدعم التوزيع في قطاعي الزراعة والتدفئة المنزلية وتم التأكيد على وضع آلية لضبط عملية توزيع مادة المازوت اللازم للقطاع الزراعي بشكل يضمن استثمارها في الزراعة ومنع حدوث أي خلل.

ووافق المجلس كذلك على منح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة مالية قدرها 3 مليار ليرة سورية لاستلام العنب العصيري لموسم 2021 ليتم تسديد قيمة المحصول للفلاحين دون تأخير كما وافق على استكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل مراكز الضخ في ريف حلب المحرر.

الاقتصادات العربية:

المغرب: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2021:

نما الناتج المحلي الإجمالي للمغرب على أساس سنوي بنسبة 15.2% في الربع الثاني من عام 2021، بعد نموه بنسبة 1% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أقوى نمو اقتصادي منذ أن بدأت السجلات المتاحة في عام 2001، وجاء هذا النمو مدفوعاً بالأداء القوي في كل من الأنشطة الزراعية والفنادق والمطاعم وخدمات النقل.

فلسطين؛ نمو الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2021:

نما الاقتصاد الفلسطيني على أساس سنوي بنسبة 19% في الربع الثاني من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 6% في الربع السابق من العام ذاته، وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات والدراجات النارية.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛ انخفاض معدل البطالة في شهر أيلول من عام 2021:

انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 7.5% في شهر آب من عام 2021، مقارنةً بـ 7.6% في الشهر السابق من العام ذاته وهو أدنى مستوى منذ شهر أيار من عام 2020، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 261 ألف إلى 12,162 مليون شخص، مع استمرار ظهور بوادر انتعاش في سوق العمل، ومن بين أكبر اقتصادات منطقة اليورو، تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في إسبانيا (14.0%) وإيطاليا (9.3%) وفرنسا (8.0%)، بينما سجلت أدنى المعدلات في هولندا (3.2%) وألمانيا (3.6%).

ألمانيا؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر آب من عام 2021:

ارتفعت مبيعات التجزئة الألمانية بنسبة 1.1% في شهر آب من عام 2021، بعد أن تراجعت بنسبة 4.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق بانتعاشها بنسبة 1.5%، حيث ارتفعت مبيعات المنتجات غير الغذائية والتجارة عبر الإنترنت.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من عام 2021:

نما الاقتصاد الأمريكي على أساس ربع سنوي بنسبة 6.7% في الربع الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 6.3% في الربع السابق من العام ذاته، وبأعلى من التقديرات الأولية البالغة 6.6%، حيث نمت نفقات الاستهلاك الشخصي والصادرات والاستثمار الخاص.

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2021:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك إلى 72.8 نقطة في في شهر أيلول من عام 2021 مقارنةً بـ 70.3 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من التقديرات الأولية البالغة 71 نقطة، حيث ارتفع مقياس الظروف الحالية وتوقعات المستهلكين بخصوص الوضع الاقتصادي العام على المدى القريب والطويل الأجل.

ارتفاع مطالبات البطالة:

ارتفع عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات جديدة للحصول على إعانات بطالة للمرة الثالثة على التوالي إلى 362 ألف شخص في الأسبوع المنتهي بـ 2021/09/25، على عكس توقعات السوق بانخفاضها إلى 335 ألف، حيث تستمر العوامل المتعلقة بالوباء مثل احتياجات تقديم الرعاية والمخاوف المستمرة من الفيروس في الحد من المكاسب الوظيفية.

الاقتصاد البريطاني:

المملكة المتحدة؛ نمو الاقتصاد البريطاني في الربع الثاني من عام 2021:

نما الاقتصاد البريطاني على أساس ربع سنوي بنسبة 5.5% في الربع الثاني من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 1.4% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أعلى بكثير من التقديرات الأولية بنموه بنسبة 4.8%، وكان أكبر المساهمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي تجارة الجملة والتجزئة، وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية، والتعليم والصحة، وأنشطة العمل الاجتماعي.

الاقتصاد الروسي

روسيا؛ انخفاض معدل البطالة في شهر آب من عام 2021:

انخفض معدل البطالة إلى 4.4% في شهر آب من عام 2021 مقارنةً بـ 4.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأدنى من توقعات السوق البالغة 4.5%، وهو أدنى معدل منذ شهر آب من عام 2019، حيث انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 74 ألف إلى 3.356 مليون شخص.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي في شهر أيلول من عام 2021 :

ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي إلى 53.2 نقطة في شهر أيلول من عام 2021، من أدنى مستوى في 18 شهراً عند 47.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة والتوظيف، كما تسارع تضخم تكلفة المدخلات وارتفعت الثقة من أدنى مستوى في سبعة أشهر في الشهر السابق.

اليابان؛ ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في شهر أيلول من عام 2021:

ارتفع مؤشر ثقة المستهلك في اليابان بمقدار 1.1 نقطة إلى 37.8 نقطة في شهر أيلول من عام 2021، مقارنةً بـ 36.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أقوى قراءة منذ شهر شباط من عام 2020، حيث تحسنت المؤشرات الفرعية الرئيسة كافة؛ مستوى المعيشة الإجمالي، ونمو الدخل، وتصورات التوظيف، والاستعداد لشراء السلع المعمرة.

إيران؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر أيلول من عام 2021:

ارتفع معدل التضخم السنوي في إيران إلى 43.7% في شهر أيلول عام 2021 مقارنةً بـ 43.2% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى منذ شهر تشرين الأول الماضي. حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والإسكان والمرافق والمطاعم والفنادق والتبغ.

أخبار المنظمات الدولية:

صندوق النقد الدولي؛ رواج الأصول المشفرة يفرض تحديات جديدة على الاستقرار المالي:

في ظل رسوخ أوضاع الأصول المشفرة، يتعين على الأجهزة التنظيمية تكثيف الجهود؛ تتيح الأصول المشفرة عالماً جديداً من الفرص: عمليات دفع سريعة وسهلة، وخدمات مالية مبتكرة، وصول إلى الخدمات المصرفية دون استثناء أحد في أنحاء العالم التي لم تكن تتعامل مع الجهاز المصرفي، كل شيء يصبح ممكناً في المنظومة البيئية للأصول المشفرة.

غير أن الفرص تصاحبها تحديات ومخاطر. ويصف أحدث عدد من "تقرير الاستقرار المالي العالمي" المخاطر التي تفرضها المنظومة البيئية للأصول المشفرة، كما يطرح بعض الخيارات على صعيد السياسات للمساعدة على اجتياز هذه الأرض غير المطروقة.

المنظومة البيئية للأصول المشفرة – ما هي، وما الذي تعرضه للخطر؟؛ بحلول شهر أيلول من عام 2021 كانت القيمة السوقية الكلية لجميع الأصول المشفرة قد تجاوزت تريليونَي دولار أمريكي – بزيادة قدرها عشرة أضعاف عما كانت عليه في مطلع 2020. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك منظومة بيئية كاملة في حالة ازدهار، بكل ما تزخر به من مبادلات ومحافظ إلكترونية ومنقبين ومصْدِرين للعملات، ويفتقر الكثير من هذه الكيانات إلى تطبيق ممارسات قوية فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية وبالحوكمة والمخاطر. فعلى سبيل المثال، تعرضت مبادلات العملات المشفرة للأعطال المتكررة بصورة ملحوظة أثناء فترات اضطراب الأسواق. وهناك أيضاً عدة حالات بارزة تمت فيها سرقة أموال من العملاء في سياق عمليات قرصنة. وحتى الآن، لم تترك هذه الأحداث أثرا كبيراً على الاستقرار المالي. غير أنه بانتقال الأصول المشفرة إلى مصاف الأصول الرئيسة المتداولة، فمن المتوقع أن تكتسب أهمية أكبر من حيث انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد بمعناه الأوسع.

ولا تزال المخاطر التي تهدد حماية العملاء كبيرة نظراً لمحدودية الإفصاح والإشراف أو عدم كفايتهما. فعلى سبيل المثال، تم إدراج أكثر من 16 ألف رمز ("توكين") لعملات مشفرة في مختلف البورصات ويوجد منها اليوم حوالي 9000، بينما اختفى العدد الباقي بصورة ما. ويرجع ذلك، مثلاً، إلى أن الكثير منها لم يكن متداولاً بأحجام كافية أو أن مطوريها قد تخلوا عن المشروع. ومن المرجح أن بعض هذه الرموز أنشئ لأغراض المضاربة فقط أو حتى الاحتيال الصريح.

كذلك يؤدي احتجاب هوية مستخدمي الأصول المشفرة (استخدامهم اسم مستعار) إلى خلق ثغرات في البيانات التي تحصل عليها الأجهزة التنظيمية ويمكن أن تفتح أبواباً غير مرغوب فيها أمام غسل الأموال، إضافةً إلى تمويل الإرهاب. وبالرغم من أن السلطات قد تستطيع تتبع المعاملات غير المشروعة، فإنها قد لا تتمكن من تحديد أطراف هذه

المعاملات. وفضلاً على ذلك، فإن الأطر التنظيمية التي تطبق على المنظومة البيئية المشفرة تختلف باختلاف البلدان، مما يجعل التنسيق أكثر صعوبة. فعلى سبيل المثال، تتم معظم المعاملات في إطار مبادلات العملات المشفرة عن طريق كيانات تعمل بصفة أساسية في المراكز المالية الخارجية، وهو ما لا يقتصر تأثيره على جعل الرقابة وفرض القواعد أمراً صعباً، بل يجعلهما أمراً شبه مستحيل دون تعاون دولي.

وتشهد "العملات المستقرة" (stablecoins) التي عادة ما تهدف إلى ربط قيمتها بالدولار الأمريكي – نمواً سريع، حيث تصاعد المعروض منها بمقدار 4 أضعاف طوال عام 2021 لتصل قيمته إلى 120 مليار دولار أمريكي. غير أن مصطلح "العملة المستقرة" يغطي مجموعة شديدة التنوع من الأصول المشفرة ويمكن أن يكون مضللاً. ونظراً لطبيعة تكوين الاحتياطيات من هذه العملات، فإن بعضها يمكن أن يتعرض لموجات سحب جماعي، مع ما يسببه ذلك من تداعيات على النظام المالي. ويمكن أن تكون موجات السحب الجماعي مدفوعة ببواعث القلق لدى المستثمرين إزاء مدى جودة الاحتياطيات المتوفرة منها أو السرعة التي يمكن أن تتم بها تصفيتها لتغطية متطلبات السداد المحتملة.

تحديات كبيرة في الفترة القادمة: بالرغم من صعوبة قياس مدى اعتماد الأصول المشفرة، فإن المسوح وغيرها من أدوات القياس تشير إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ربما تكون رائدة في هذا المجال. وأبرز ما يلاحظ في هذا الخصوص أن أحجام تداول المقيمين في هذه البلدان في بورصات العملات المشفرة قد سجلت زيادة حادة في عام 2021.

وبالنسبة للمستقبل، فمن شأن اعتماد هذه العملات بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع أن يؤدي إلى فرض تحديات كبيرة من خلال تعزيز قوى الدولرة في الاقتصاد – أو، في هذه الحالة، التشفير – حيث يبدأ المقيمون في استخدام الأصول المشفرة بدلاً من العملة المحلية. ويمكن أن يتسبب التشفير في الحد من قدرة المصارف المركزية على تطبيق السياسة النقدية بكفاءة. ومن شأنه أيضاً أن يخلق مخاطر على الاستقرار المالي، وذلك، على سبيل المثال، من خلال مخاطر التمويل والملاءة التي تنشأ عن عدم توافق العملات، وأن يضخم أهمية بعض المخاطر آنفة الذكر على حماية المستهلكين والنزاهة المالية.

ومن الممكن أيضا أن تزداد كثافة التهديدات التي تتعرض لها سياسة المالية العامة، نظراً لاحتمال أن تسهّل الأصول المشفرة ممارسات التهرب الضريبي. ويمكن أيضاً أن تؤدي زيادة الطلب على الأصول المشفرة إلى تيسير تدفقات رؤوس الأموال الخارجة التي تؤثر على سوق النقد الأجنبي.

وأخيرا، فإن هجرة نشاط "التنقيب" عن العملات المشفرة من الصين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يمكن أن تكون له انعكاسات مؤثرة على استخدام الطاقة المحلية – وخاصة في البلدان التي تعتمد على أشكال من الطاقة أكثر كثافة في استخدام ثاني أكسيد الكربون، وكذلك البلدان التي تدعم تكاليف الطاقة – نظراً لحجم الطاقة الكبير اللازم لأنشطة التنقيب.

التحرك على صعيد السياسات: كخطوة أولى، يتعين أن تكون الأجهزة التنظيمية والرقابية قادرة على متابعة التطورات السريعة في المنظومة البيئية المشفرة والمخاطر التي تنشأ عنها، عن طريق المعالجة السريعة لثغرات البيانات. ويعني الطابع العالمي للأصول المشفرة أنه ينبغي لصناع السياسات تعزيز التنسيق عبر الحدود لتقليص مخاطر مراجحة القواعد التنظيمية وضمان الكفاءة في الرقابة وفرض القواعد.

وينبغي للأجهزة التنظيمية الوطنية أيضاً أن تولي أولوية لتنفيذ المعايير العالمية القائمة. وتنحصر أغلبية المعايير التي تركز على الأصول المشفرة حالياً في مجال غسل الأموال والمقترحات المتعلقة بالانكشافات المصرفية. غير أن المعايير الدولية الأخرى – في مجالات مثل تنظيم عمل الأوراق المالية، وكذلك المدفوعات، والتصفية والتسويات - قد تكون قابلة للتطبيق أيضاً وتحتاج إلى الاهتمام.

وفي بعض الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن يكون التشفير مدفوعاً بضعف مصداقية المصرف المركزي، وهشاشة النظم المصرفية، وأوجه عدم الكفاءة في نظم الدفع، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية. وينبغي أن

تولي السلطات أولوية لتعزيز السياسات الاقتصادية الكلية وأن تنظر في منافع إصدار عملات رقمية من المصارف المركزية وتحسين نظم الدفع. وقد تساعد العملات الرقمية للمصارف المركزية على الحد من ضغوط التشفير إذا ساعدت على سد احتياج لتكنولوجيات دفع أفضل.

وعلى مستوى العالم، ينبغي أن يولي صناع السياسات أولوية لتسريع أداء المدفوعات عبر الحدود، وجعله أقل تكلفة، وأكثر شفافية وشمولاً للجميع، استناداً إلى خارطة طريق مجموعة العشرين للمدفوعات العابرة للحدود.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة 2% مسجلاً 11,495.76 نقطة بدعم من قطاعات؛ الاتصالات، والخدمات، والطاقة، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة 0.21% مسجلاً 2,845.49 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والعقارات، والخدمات، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة 0.08% مسجلاً 2,073.06 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والخدمات، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة (-1.17%)مسجلاً 10,517.03 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والعقارات، والسياحة، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة (-0.20%) مسجلاً 13,105.71 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتجزئة، والصناعة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

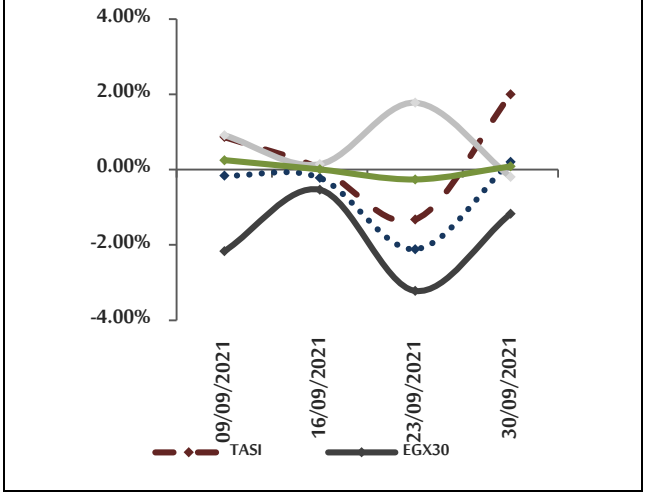

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة مبيعات كبيرة مدفوعة بارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وتزايد المخاوف حيال استمرار التضخم، مسجلةً خسائر؛ في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والمالية، حيث انخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة (-3.20%) مسجلاً 14,566.70 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة (-2.21%) مسجلاً 4,357.05 نقطة، وانخفض مؤشر **DJI** بنسبة (-1.17%) مسجلاً 34,390.92 نقطة.

الشكل رقم 8تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

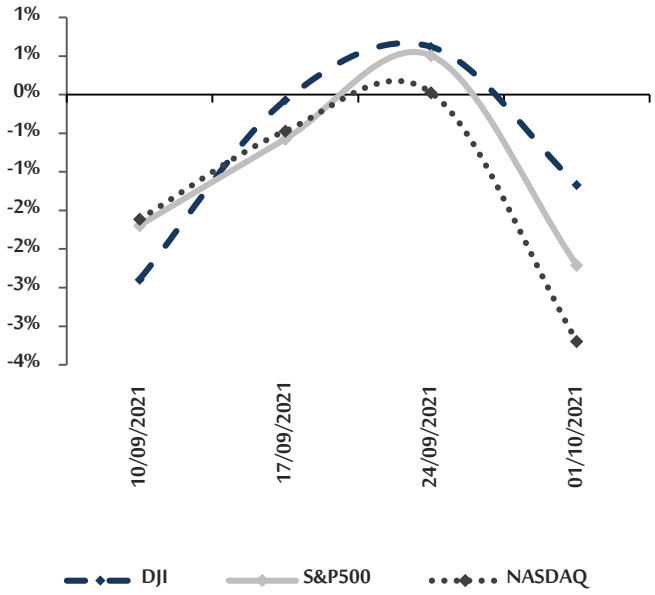

الأسهم الأوربية:

انخفضت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث انخفض مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة (-0.35%) مسجلاً 7,027.07 نقطة بضغط من قطاعات؛ النقل، والطاقة، والمصارف، وانخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة (-1.82%) مسجلاً 6,517.69 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والخدمات، وكذلك انخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة (-2.42%) مسجلاً 15,156.44 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والتكنولوجيا، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

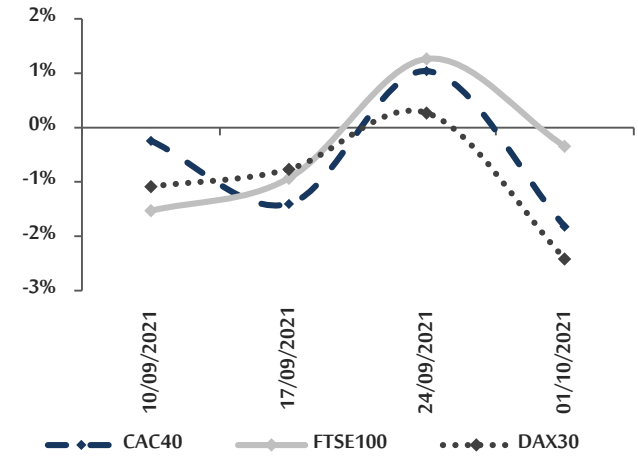

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، نتيجة المخاوف حول نمو الاقتصاد الصيني بسبب تفاقم أزمة الكهرباء، وانكماش أنشطة المصانع في الصين على غير المتوقع في شهر أيلول من عام 2021، إذ تسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وانقطاعات الكهرباء في الضغط على المصنعين في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث انخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت (-4.89%) مسجلاً 07.28,771 نقطة بضغط من قطاعات؛ التكنولوجيا، والصناعة، والمالية، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة (-2.14%) مسجلاً 7,185.50 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والتعدين، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة (-1.80%)% مسجلاً 17,532.05 نقطة بضغط من قطاعات؛ الطاقة، والصناعة، والمصارف، وانخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة (-1.24%) مسجلاً 3,568.17 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والعقارات، والمالية.

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة 1.21% مسجلاً 4,086.99 نقطة بدعم من قطاعات؛ النفط والغاز الطبيعي، والمالية، والصناعة.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

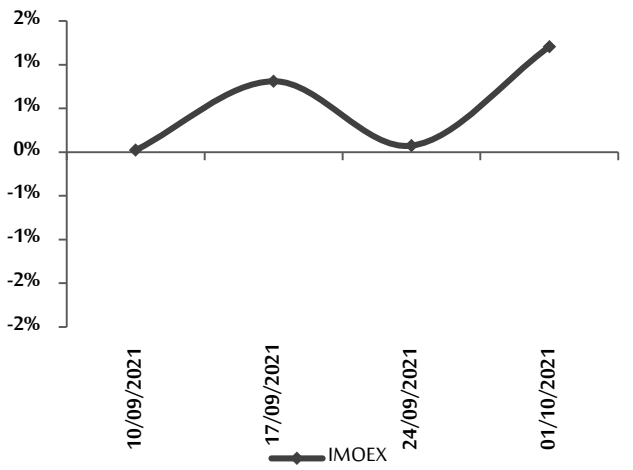

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1694دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.1719 دولار أمريكي لليورو) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي ليصل إلى أعلى مستوى في 5 أسابيع، نتيجة تراجع شهية المخاطرة مع ترقب الأسواق لشهادة محافظ الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس للتعليق على السياسة النقدية ، إضافةً لتلقيه الدعم من ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية بمختلف آجالها، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.1594 دولار أمريكي لليورو وسط بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة حيث أشارت بيانات أولية إلى أنه من المتوقع ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهو ما أثار المخاوف بشأن رواية البنك المركزي الأوروبي بأن ارتفاعات الأسعار الأخيرة تعتبر مؤقتة وسوف تتلاشى بمرور الوقت، وأن توقعات التضخم على المدى الطويل لا تزال مستقرة.[1].

[1] أظهر تقدير أولي أنه من المتوقع ارتفاع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 3.4% في شهر أيلول من عام 2021، مقارنةً بـ 3.0% في الشهر السابق من العام ذاته وبأعلى من توقعات السوق البالغة 3.3%، وهو أعلى معدل تضخم منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

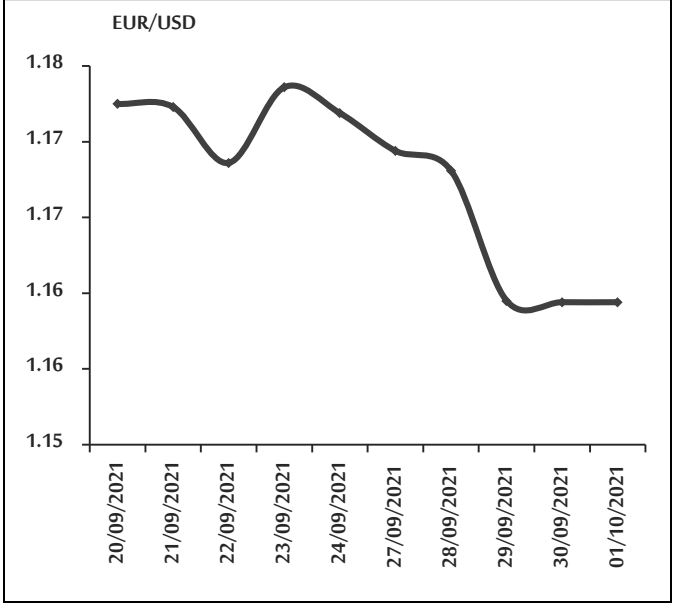

الجنيه الاسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3695 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.3613 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3422 دولار أمريكي للجنيه بعد تصريحات محافظ بنك إنكلترا الذي قال أن التعافي الاقتصادي في بريطانيا غير مستقر ومتفاوت، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3545 دولار أمريكي للجنيه مدعوماً بالنتائج الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد البريطاني الذي حقق نمو أفضل من المتوقع[2]

1 ارتفع الاستثمار في الأعمال التجارية على أساس ربع سنوي في المملكة المتحدة بنسبة 4.5% في الربع الثاني من عام 2021، بأعلى من التقديرات الأولية بارتفاعها بنسبة 2.4%.

2 نما الاقتصاد البريطاني على أساس ربع سنوي بنسبة 5.5% في الربع الثاني من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 1.4% في الربع السابق من العام ذاته، وهو أعلى بكثير من التقديرات الأولية بنموه بنسبة 4.8%.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

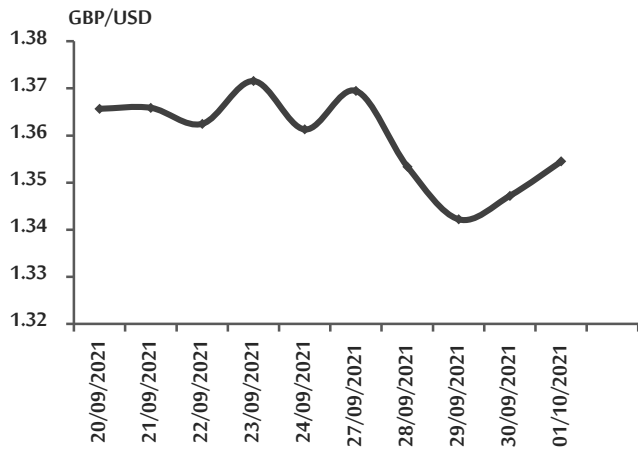

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 111.00 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 110.74 ين للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 111.96 ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[3]، بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 111.05 ين للدولار الأمريكي بعد أن شهد تحسناً عقب إعلان رئيس الوزراء عن إنهاء حالة الطوارئ في البلاد على أن تخرج اليابان بأكملها من حالة الطوارئ للمرة الأولى منذ 6 أشهر بحلول نهاية الشهر الحالي.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

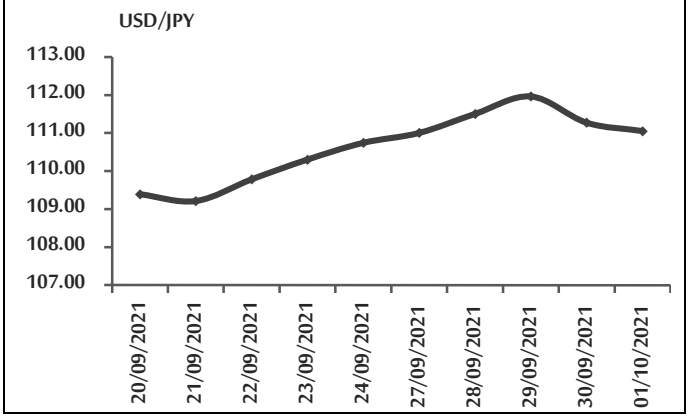

3أظهرت بيانات أولية انخفاض الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 3.2% في شهر آب من عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 1.5% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو الشهر الثاني على التوالي من انخفاض الناتج الصناعي وسط ارتفاع الإصابات بسلالة دلتا من حالات Covid-19 في البلاد.

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4560 يوان للدولار الأمريكي، بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.4687 يوان للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية صينية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.4702 يوان للدولار الأمريكي وسط قيام بنك الصين الشعبي بضخ حوالي 100 مليار يوان في سوق إعادة الشراء لمدة 14 يوماً، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى مسجلاً 6.4452 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً بتفاؤل البنك الدولي بشأن نمو الاقتصاد في الصين خلال العام الحالي على الرغم من التحديات الأخيرة بشأن قطاع العقارات وإمدادات الكهرباء في البلاد، وجاء ذلك في آخر تحديث اقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ لخريف عام 2021 عن البنك الدولي حيث توقع أن ينمو اقتصاد الصين بنسبة 8.5% في عام 2021.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

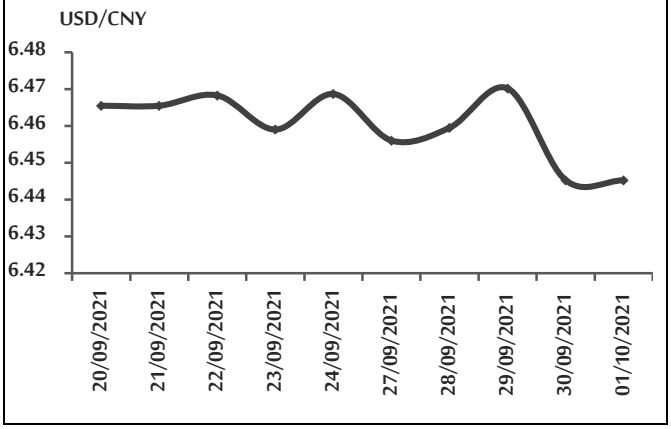

الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 72.54 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 72.74 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة حلول موعد مدفوعات الضرائب في نهاية الشهر وهو ما دفع الشركات التي تركز على التصدير إلى تحويل عملتها الأجنبية إلى الروبل لسداد مدفوعاتها، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 72.85 روبل للدولار الأمريكي وسط انخفاض أسعار النفط نتيجة ارتفاع مخزونات لخام الأمريكية على عكس توقعات الأسواق، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 72.73 روبل للدولار الأمريكي مدعوماً ببيانات اقتصادية جيدة[2].

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

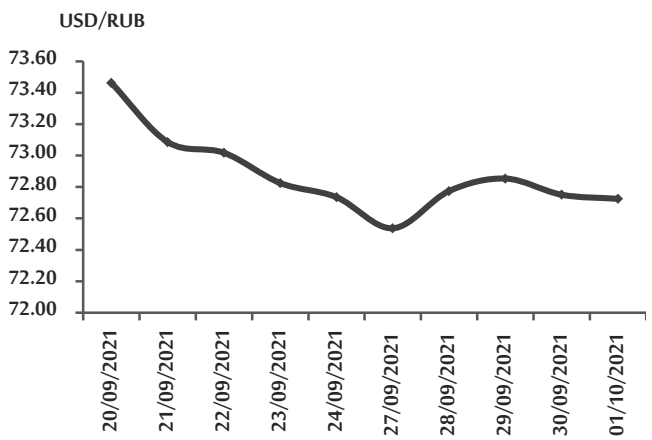

العملات الرقمية

البتكوين:

انخفضت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 42,191 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 42,878 دولار أمريكي للوحدة بعد أن أعلنت أكبر بورصة للعملات الرقمية في العالم Binance أنها قررت عزل المستخدمين المقيمين في سنغافورة جغرافياً من بعض وظائف الحساب على موقعها الإلكتروني، وذلك بعد تحذيرات من سلطة النقد في سنغافورة بأن المنصة قد انتهكت قوانين الدفع المحلية، وتابعت انخفاضها في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 41,551 دولار أمريكي للوحدة الواحدة وسط ارتفاع المخاوف التنظيمية المتجددة الناشئة عن محاولات لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC لإيقاف منصة Coinbase لتبادل العملات المشفرة المدرجة في بورصة ناسداك من إطلاق برنامج

[1] ارتفع مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي إلى 53.2 نقطة في شهر أيلول من عام 2021، من أدنى مستوى في 18 شهراً عند 47.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

[2] ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في روسيا إلى 49.8 نقطة في شهر أيلول من عام 2021 مقارنةً بـ 46.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وسط ارتفاع متجدد في الإنتاج والطلبات الجديدة للعملاء.

الإقراض الذي يقدم عوائد سنوية بنسبة 4%، بينما ارتفعت في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 48,157 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية أنها ستسمح لمعدني العملات المشفرة المرخص لهم باستئناف عملياتهم بعد حظر دام لمدة ثلاثة أشهر فرضه الرئيس الإيراني السابق في 26 أيار من 2021 بسبب مخاوف بشأن استقرار شبكة الكهرباء غير الموثوقة في البلاد مع تعرضها لانقطاع كبير في التيار الكهربائي وفي ظل موجة شديدة من الحر.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

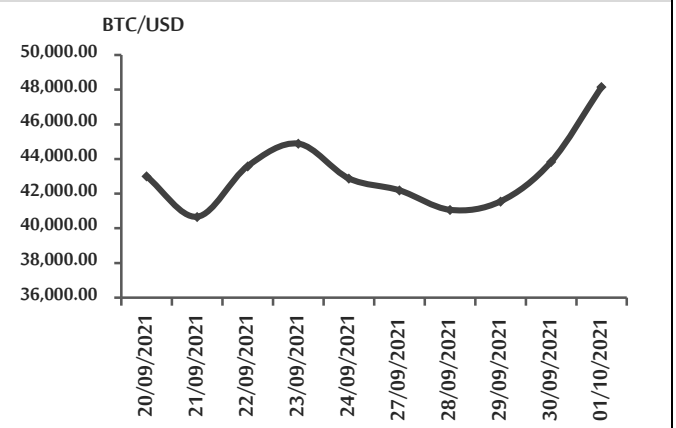

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,752.00 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,751.70 دولار أمريكي للأونصة) مع ارتفاع الطلب على الذهب المادي في الصين كملاذ آمن نتيجة ارتفاع المخاوف المرتبطة بشركة Evergrande بعد أن شددت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية في الصين التدقيق في الحسابات المصرفية للشركة لضمان استخدام الأموال لاستكمال مشاريع الإسكان وعدم تحويلها للدفع للدائنين وذلك بعد أن تخلفت الشركة عن سداد سندات خارجية في الأسبوع السابق واستحقاق دفعة ثانية قريباً، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,722.90 دولار أمريكي للأونصة مع تحسن شهية المخاطرة وتفاؤل المستثمرين بعد شهادة محافظ الفيدرالي الأمريكي أمام الكونجرس والتي أكد فيها على تحسن الأوضاع الاقتصادية بالولايات المتحدة وتحديداً فيما يتعلق بالأوضاع في سوق العمل، وأنه إذا استمرت التطورات الاقتصادية الإيجابية خلال الفترة المقبلة، فقد ينتهي الفيدرالي الأمريكي من شراء السندات بمنتصف العام المقبل، ثم عاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,758.40 دولار أمريكي للأونصة مع ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن وسط مخاوف من عدم إقرار الكونجرس الأمريكي لرفع سقف الدين بعد أن حذرت وزيرة الخزانة الأمريكية من خطورة ذلك منذرة بحدوث أزمة عالمية، حيث أشارت إلى أن عدم رفع سقف الدين يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون عاجزة عن سداد الديون خلال السنة المالية الجديدة.

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

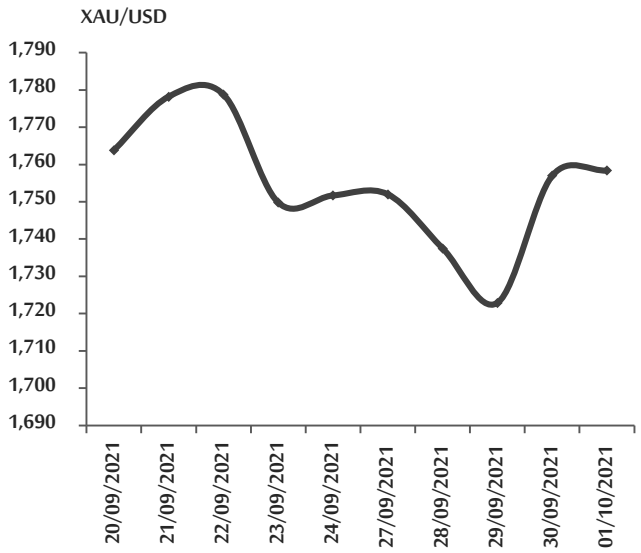

النفط:

تابع سعر برميل النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 79.53 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 78.09 دولار أمريكي للبرميل) وسط توقعات بتحسن الطلب على النفط خلال العام الحالي مع تخفيف قيود الإغلاق في مختلف الدول وتحسن الأوضاع الصحية في عدد من الدول المستهلكة للنفط، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 78.64 دولار أمريكي للبرميل بعد ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية على عكس

توقعات الأسواق[1]، ثم عاد ليرتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 79.28 دولار أمريكي للبرميل بعد أن سجلت الهند ارتفاعاً قياسياً في واردات النفط حيث سجلت أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر في شهر آب الماضي، في حين قابل هذا الارتفاع في الطلب ضعف في المعروض الأمريكي بسبب تعطل الإنتاج على مدار الأسابيع الماضية في خليج المكسيك بسبب إعصار أيدا.

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

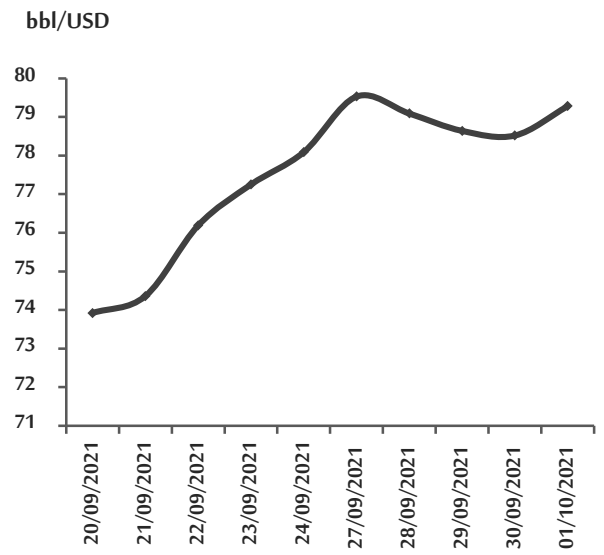

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 5.706 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 5.140 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) عقب إعلان الصين عن خطط لشراء المزيد من النفط والغاز وإمدادات الطاقة الأخرى على الرغم من أي ظروف، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 5.477 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم عاد ليرتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 5.619 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع ارتفاع الطلب عليه وتحديداً من الدول الأوروبية التي بدأت استعدادها لموسم الشتاء المقبل.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

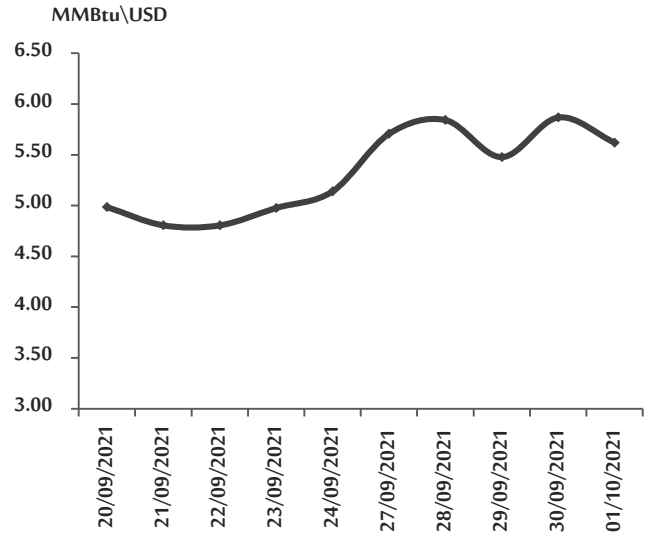

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي: توسيع نطاق سياسة التخفيف من حدة تغير المناخ في ألمانيا[3]:

رغم الانخفاض الكبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، لا تزال ألمانيا مصدراً كبيراً للانبعاثات العالمية، وللالتزام باتفاقية باريس لعام 2015، تبنت ألمانيا قانون تغير المناخ [4](CCA) في عام 2019، حيث حددت أهداف الانبعاثات لتخفض بنسبة 55% عن مستوى عام 1990 بحلول عام 2030 وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، تم

[1] ارتفعت مخزونات النفط الأمريكية بنحو 4.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي بـ 2021/09/24، فيما أشارت توقعات الأسواق إلى تراجعها بحوالي 2.5 مليون برميل، وذلك بعد انخفاضها بنحو 3.5 مليون برميل في الأسبوع الأسبق.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[3] IMF; Opening Up: Capital Flows and Financial Sector Dynamics in Low-Income Developing Countries; WP/21/237; September 2021.

[4] Climate Change Act

تعديل CCA في أواخر حزيران من 2021، مما زاد من تشديد أهداف الانبعاثات إلى خفض بنسبة 65% في انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون مستوى عام 1990 بحلول عام 2030 وصافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2045، إلى جانب أهداف مختلفة للانبعاثات القطاعية. لتحقيق هذه الأهداف؛ أدخلت الحكومة تدابير سياسية متعددة الجوانب، بما في ذلك نظام تداول الانبعاثات الوطني[1](ETS)، توضح هذه الورقة التباين الكبير في استجابة الأسعار للانبعاثات عبر القطاعات وبالتالي الأسعار التي تنطوي عليها الأهداف القطاعية، ويقترح الإجراءات التالية لمساعدة ألمانيا على تحقيق أهداف الانبعاثات بمزيد من اليقين والفعالية من حيث التكلفة: (1) زيادة تسعير الكربون، على سبيل المثال من خلال الارتفاع التلقائي للحدود الدنيا للأسعار في نظام ETS الوطني بعد عام 2026، (2) تنسيق تسعير الكربون لتقليل الفروق بين القطاعات في تكاليف المكافحة، (3) استحداث رسوم متكافئة (مخططات إعانة ضريبية محايدة للإيرادات) لتعزيز الحوافز على المستوى القطاعي. تدرس الورقة أيضاً التأثير التوزيعي لتسعير الكربون المرتفع وتشير إلى أن تقليل مساهمات الضمان الاجتماعي يمكن أن يخفف من التأثير الانحداري المباشر لتسعير الكربون المرتفع على الأسر ذات الدخل المنخفض. من الأفضل معالجة المخاوف المتعلقة بتسربات الكربون والقدرة التنافسية للشركات من خلال الاتفاق على حد أدنى لأسعار الكربون الدولية.

يمكن للسياسة المالية أن تحمي الأسر والشركات الأكثر ضعفاً من آثار ارتفاع أسعار الكربون؛ حيث تؤثر أسعار الكربون المرتفعة على الأسر بصورة مباشرة من خلال رفع سعر الطاقة وبصورة غير مباشر من خلال زيادة تكاليف وأسعار السلع الاستهلاكية، من المقدر أن يكون التأثير الإجمالي للزيادات في أسعار الكربون محايداً على نطاق واسع في ألمانيا؛ في حين التأثير المباشر تنازلي، وتعتزم الحكومة إعادة استثمار عائدات إضافية من تسعير الكربون في إجراءات العمل المناخي أو إعادتها إلى دافعي الضرائب.

[1] النظام الوطني لتجارة الانبعاثات (ETS) والذي يغطي انبعاثات النقل والمباني، وتدابير إضافية لتشجيع خفض غازات الدفيئة في المباني والنقل والطاقة والزراعة والصناعة، وتعويض الأسر والشركات عن الزيادات المتوقعة في الأسعار، وإدخال آلية للمراقبة والتصحيح.

اقتصاد الأسبوع

الإمارات العربية المتحدة؛ وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل:

هي دولة عربية اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي الخليج العربي لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان، ترجع تسمية الإمارات العربية المتحدة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحاداً فيما بينها، وهي؛ إمارة أبوظبي، وإمارة دبي، وإمارة عجمان، وإمارة الشارقة، وإمارة رأس الخيمة، وإمارة أم القيوين، وإمارة الفجيرة، تعد الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية ودخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها وقد قامت الإمارات بتحديثات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول، وتعدّ مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات ومنطقة الخليج العربي ككل وتعدّ من أهم مراكز الاقتصاد العالمي وأغلب القوى العاملة في الدولة من العمالة الآسيوية، يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنويع موارده وتوافر مجتمع آمن، وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، فهو اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة مع تطوير للموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة إضافةً إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وغير ذلك الكثير الأمر الذي جعل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة عالمية للشركات والباحثين عن العمل إضافةً إلى كونها بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الوجهات العالمية. ويعدّ معدل دخل الفرد فيه من أعلى

المعدلات في العالم وكذلك الأمر بالنسبة للفائض التجاري السنوي.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة 421.14 مليار دولار أمريكي في عام 2020، تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 0.37% من الاقتصاد العالمي، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4,1420.50 دولار أمريكي في عام 2019، ويعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 328% من المتوسط العالمي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.1% في عام 2020، بعد نموه بنسبة 3.4% في العام السابق.

معدل التضخم:

استقرت أسعار المستهلك على أساس سنوي في شهر تموز من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.51% في شهر آب من عام 2021. وعلى أساس شهري؛ انكمشت أسعار المستهلك بنسبة 0.07% في شهر تموز من عام 2021، مقارنة بارتفاعها بنسبة 0.19% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

ارتفع معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 5% في عام 2020، من 2.64% في عام 2019.

الميزان التجاري:

سجلت فائضاً تجارياً قدره 62.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنةً 74.7 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وقد سجلت الصادرات 273 مليار دولار أمريكي، وسجلت الواردات 210 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى 109.71 مليار دولار أمريكي في شهر حزيران من عام 2021، مقارنةً بـ 109.52 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وارتفعت احتياطيات الذهب إلى 55.26 طن في الربع الثاني من عام 2021، من 54.18 طن في الربع الأول من عام 2021.

الدين الحكومي:

ارتفع الدين الحكومي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة إلى 36.90% في عام 2020، من 27.30% في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 16 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وفقاً لأحدث التصنيفات السنوية للبنك الدولي في عام 2020، وسجلت 75.01 نقطة من أصل 100 في تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** الإمارات العربية المتحدة عند المستوى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما تصنفها وكالة **Moody's** عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Fitch** عند مستوى –AA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 6.6 Q2	%12.20 Q2	% 0.3 Aug	% 5.3 Aug	%5.2 Aug	%0.25 Sep	-70	مليار دولار أمريكي	Jul
منطقة اليورو	%2.2 Q2	%14.3Q2	%-0.4 Aug	%3 Aug	%7.5 J Aug	%0 Sep	20.7	مليار يورو	Jul
المملكة المتحدة	%5.5 Q2	%23.6 Q2	%0.7 Aug	%3.2 Aug	%4.6 Jul	% 0.1 Sep	-3.1	مليار جنيه استرليني	Jul
روسيا	%0 Q1	%10.5 Q2	% 0.2 Aug	% 6.7 Aug	%4.4 Aug	% 6.75 Sep	23.19	مليار دولار أمريكي	Jul
الصين	% 1.3 Q2	%7.9 Q2	%0.1 Aug	%0.8 Aug	%5.1 Aug	%3.85 Oct	58.34	مليار دولار أمريكي	Aug
اليابان	%0.5 Q2	% 7.6 Q2	%-0.2 Aug	%-0.4 Aug	%2.8 J Aug	% -0.1 Sep	-635	مليار ين ياباني	Aug
تركيا	% 0.9 Q2	%21.7Q2	% 11.25 Sep	%19.58 1 Sep	%12 Jul	%18 Sep	-4.26	مليار دولار أمريكي	Aug
الهند	%2.1 Q1	%20.1 Q2	%0.25 Aug	%5.30 Aug	%6.9 Sep	% 4 Aug	-13.81	مليار دولار أمريكي	Aug
استراليا	% 0.7 Q2	% 9.6 Q2	%.0.8 Q2	%3.8 Q2	% 4.5 Aug	% 0.1 Oct	15.08	مليار دولار استرالي	Aug
مصر	% 6.7 Q1	% 2.9 Q1	% 0.1 Aug	%5.7 Aug	%7.3 Q2	%8.25 Sep	-2.8	مليار دولار أمريكي	Jul
الأردن	%-1.06 Q4	% 0.30 Q1	% 0.23 Aug	%2 Aug	%25 Q1	%2.50 Jul	-0.92	مليار دولار أمريكي	May
لبنان	%-15 2020	% -20.3 2020	% 24.08 Jul	%137.75 Aug	%6.6 2020	%10 Jul	-0.106	مليار دولار أمريكي	Mar